دور الوقف في تمويل الجامعة البحثية

سماح علي محمد الكميم1، فضل عبد الله علي عون2
كلية التربية، جامعة تعز -الجمهورية اليمنية
DOI: https://doi.org/10.56807/buj.v4i2.285

الملخص

يهدف البحث الحالي إلى معرفة أثر الوقف في تمويل الجامعة البحثية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لأدبيات البحث، والمراجع ذات الصلة بموضوعات الوقف، والجامعة البحثية، وأثر الوقف في تنمية الجامعة البحثية. وخلص البحث إلى نتائج، أهمها: أن الوقف نظام مالي يسهم في توفير الاستقرار المالي الدائم للجامعات البحثية، وأن تمويل الجامعة البحثية له أكثر من صورة، مثل: الوقف العيني، والمادي، والاستثمار، والكراسي البحثية، وأن مجالات الإنفاق في الجامعة البحثية متعددة، ويأتي على رأسها الإنفاق على التعليم، والبحث العلمي، واجتذاب الكفاءات والتطوير التقني لتحقيق مخرجات ذات جودة عالية. وأوصى البحث بتطوير استثمارات الوقف في الجامعة البحثية لضمان تحقيق أهدافها.

الكلمات المفتاحية: الوقف، تمويل، جامعة بحثية.

Abstract

*This study aims to identify the role of **Endowment financing of the Research University**. The descriptive analytical method is used in this research and its related references which are **Endowment**, **R**esearch **University**, and the role of **Endowment** in financing research **University**.*

The research concludes that Endowment is a financial system which provides financial and sustainable stability for research University.

Financing methods can be material Endowment, investment, and scholarships. research University finance education, scientific research, technical development and attract competent researchers to achieve high quality outputs.

Keywords: *Endowment, Financing ,Research University*

أولًا: الإطار العام:

مقدمة البحث:

تعد الجامعات بشكل عام والبحثية منها على وجه الخصوص بيئة أساسية لبناء مختلف أنشطة الحياة الاقتصادية، والعلمية، وتطويرها وتوجيهها؛ إذ إنها العامل الرئيس لإعداد الدراسات والأبحاث الموجهة للإنتاج، والابتكار، وإن تحقيق أثر حضاري فاعل يتطلب بالضرورة توفير جامعة بحثية تسهم بفاعلية في بناء مجتمع المعرفة.

ويفرض العصر الحاضر بمستجداته الحديثة وثورته العلمية والتكنولوجية المتلاحقة على الجامعات البحثية أن تواصل تطوير برامجها في البحث العلمي الذي يفضي إلى دعم مسيرتها البحثية؛ ومن هنا تأتي عملية تمويل الجامعة البحثية في مقدمة الخطط والبرامج والأنشطة المناط بها تطوير برامج البحث العلمي.

إن متطلبات تمويل الجامعات البحثية وتشغيلها تفوق بكثيرٍ تلك المتعلقة بالجامعات التدريسية إلا أن كثيرًا من البلدان لا تدرك مقدار التعقيد والحاجة الماسَّة إلى الموارد لبناء وتشغيل الجامعات البحثية (الجوطي،2012، 58).

ويقف التمويل عقبة أمام طموح الدول في تحقيق آمالها البحثية؛ وبما أن البحث العلمي هو الوظيفة الثانية للجامعة فإنه لا يمكن للجامعة البحثية تحقيق أهدافها دون حل مشكلة تمويلها أولًا، ويأتي الوقف بشكل عام ليمثل مصدرًا لردم الهوة المالية الكبيرة التي تحول دون تحقيق الجامعة البحثية لأهدافها.

وكان للأزمة المالية العالمية تأثيرها على مؤسسات التعليم العالي في العالم من حيث انخفاض التمويل الحكومي؛ مما أجبرها على العمل بموارد أقل (هانتر، 2014، 50)، فمحدودية مصادر تمويل التعليم العالي ونشاطاته، ومؤسساته أضعفت كفاءة مخرجاته وأثرها في تحقيق أهداف المجتمع (الملاحي، 2018، 210)، وفي بعض الجامعات تم تركيز الإنفاق الجامعي على الإنفاق الجاري؛ الأمر الذي لم يترك مجالًا لتطوير التعليم أو التركيز على البحث العلمي باعتباره من الوظائف الرئيسة لتنمية المجتمعات؛ الأمر الذي يتطلب تنويع مصادر التمويل (شعث،1997، 78).

كما أن التغييرات المتلاحقة في العالم، وخاصة العالم العربي أسهمت إلى حدٍ كبير في تعزيز مسيرة التحول في إدارة التعليم العالي نتيجة الأزمة الاقتصادية وزيادة الوعي بالتكلفة وضغط الحكومات على الجامعات، ولا سيما الحكومية لتنويع مصادر التمويل، والبحث عن مصادر تمويل جديدة (الحدابي، 2012، 3)، فقد ذكر (صالح،2017، 27) أن الجامعات في دول أوروبا لجأت إلى التمويل الذاتي لدعم الموازنات والقيام بالأنشطة الأساسية للجامعات.

وأمام عجز العديد من الدول العربية والمسلمة عن الاستمرار في الإنفاق على التعليم المجاني وخروج جامعاتها من التصنيفات العالمية للجامعات؛ ظهرت الحاجة إلى (الوقف) لتمويل الجامعات ومراكز البحث، والباحثين، والتوسّع في الاستثمارات الوقفية في المجالات التنموية، وفي مقدّمتها الجامعات البحثية لتحقيق جودة التعليم والبحث (منادي، 2018، 6).

ومما يجدر الإشارة إليه عدم وجود جامعة واحدة في العالم العربي ضمن لائحة أفضل (100) جامعة في العالم في تصنيفQS، وهو ما يفرض تشجيع الوقف على الجامعات، وخاصة البحثية منها للنهوض بمستواها، وتحقيقها لغاياتها وأهدافها، ويلاحظ تزايد اهتمام الباحثين بموضوعات: الجامعة البحثية، الوقف، وأثره في تمويلها (وهي محاور البحث الحالي). وقد أكدت دراسة رابطة الجامعات البحثية الأوروبية للبحوث الأساسية (LERU,2004) أن الجامعات البحثية هي المنتج الرئيس للبحوث، وأنها تقوم بكل العمليات التعليمية مع التميز في البحث العلمي، وتوفر أفضل الأدوات وأكثرها كفاءة للقيام بواجبها، ولديهم الطاقات ليكونوا المحرك للتحول إلى اقتصادات المعرفة، وأوصت بمزيدٍ من الاستثمار لتتمكن الجامعات من المنافسة وإيجاد عمليات تمويل جديدة.

واهتمت دراسة (Lerner&Schoar&Wang,2008) بالأوقاف الجامعية؛ نظرًا لعوائدها الاستثمارية المذهلة، وأهمية الإستراتيجيات لاستثمار الأموال في الجامعات لضمان الاستمرارية في الأداء. وهدفت دراسة (Robert&Lukem,2011) إلى تعرف مصادر تمويل الجامعات البحثية في أمريكا، وتوصلت إلى أن الجامعات البحثية شهدت في السنوات الأخيرة انخفاضًا في التمويل، واعتبرت الدراسة هذا بمثابة إنذار لصناع السياسة لزيادة الدعم للجامعات البحثية والاعتراف بمشكلات التمويل.

وتوصلت دراسة (Meas,2011) إلى أن الجامعات البحثية الأوروبية تعاني صعوبات وتحديات، أبرزها: تلك المتعلقة بالتمويل والتنافسية. وتوصلت دراسة (الطيب،2013) إلى ضرورة التركيز على المؤسسات البحثية، وتطويرها، والتركيز على التمويل الذي يعد جانبًا مهمًا لضمان الجودة في البحث العلمي. وأجرى (محمد،2014) بحثًا بهدف إعداد رؤية مستقبلية لدور الوقف الإسلامي التعليمي في تمويل التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية. وتوصل إلى رؤية مستقبلية لدور الوقف الإسلامي في تمويل التعليم الجامعي باستخدام تحليل (SOWAT).

كما توصلت دراسة (العاني، 2016) إلى ضرورة البحث عن مصادر تمويل للجامعات، وأن الوقف مصدر مهم لتمويل البحث العلمي. كما توصلت دراسة (جاد وأحمد، 2017) إلى تصنيف معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وفقًا لـ (Qs) باعتباره جامعة بحثية متميزة تسعى إلى زيادة مخرجاتها البحثية، وتمتلك إنتاجًا ملموسًا له أثره في المجتمع الأمريكي

والعالمي، وأن جامعة كيب تاون تبوأت صدارة الجامعات البحثية الحكومية، وأن الجامعات البحثية ضرورة ملحة يفرضها الواقع العملي والمتغيرات الدولية، وأن نجاحها يتطلب موارد مادية وإيمانًا بقيمة البحث العلمي.

وأظهرت نتائج دراسة (Leahy,2009) أن جامعة (Drexel) اتبعت مدخلًا فعالًا في تدعيم أدائها المالي من خلال بذل جهود متكاملة ومبادرات متنوعة لتحقيق التغير المنشود في سياساتها التمويلية من خلال أموال الهبات والتبرعات الخيرية خلال الفترة الواقعة بين (1997-2007).

كما أوصت دراسة (فيصل، 2016) بضرورة العمل على تفعيل دور الوقف في الجامعات الإسلامية من خلال الاهتمام بالجانب البحثي، وذلك بتخصيص موارد مالية للدراسات العليا البحثية، واستحداث صناديق وقفية اختصاصية في مجالات محددة: صناديق لرعاية الطلبة الموهوبين، وصناديق لترجمة الأبحاث والدراسات الجديدة، وصناديق لاستقطاب الباحثين العرب والمهاجرين. كما توصلت دراسة (سليمان، 2013) إلى ضرورة الإفادة من خبرة الجامعات الوقفية في حوكمة الجامعات البحثية، وإدخال الإدارة الإلكترونية، وتطوير التشريعات الخاصة بالأوقاف.

مما سبق يتضح أن الجهود البحثية في إطار موضوع البحث تناولت عدة مواضيع، فمنها التي اهتمت بتمويل الجامعات، ومنها التي اهتمت بالوقف، لكن لم تجر _ في حدود علم الباحثين _ أي دراسة تهتم بتمويل الجامعة البحثية، وأكد هذا لهما أهمية توجيه موضوع البحث نحو دور الوقف في تمويل الجامعات البحثية. وقد كشفت مراجعات الدراسات السابقة في محاورها الثلاثة المشار إليها عن وجود فجوة معرفية لا بد من ردمها، وقد سوغ هذا إجراء البحث الحالي بمسماه.

وقد اتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة في مدخل التمويل غير الرسمي، واتفق معها من حيث البحث عن مصادر إضافية للتمويل. ومن حيث الموضوع أبرزت الدراسات السابقة الهبات والتبرعات، بينما أبرز البحث الحالي دور الوقف في تمويل الجامعات البحثية، وأفادت من هذه الدراسات في تحديد مصطلحات البحث، وبلورة مشكلته. ويتضح من الدراسات والأبحاث السابقة الاهتمام العالمي بموضوع الجامعة البحثية وتمويلها، خاصة من خلال أموال الوقف؛ نتيجة تزايد حاجاتها.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

أمام نقص إمكانات الدول والمجتمعات والتحديات الاقتصادية، تطلب كل ذلك إصلاحات في نظام التمويل والبحث عن مصادر جديدة لتمويل الجامعة البحثية؛ ويعتبر الوقف أحد هذه المصادر التي يمكن استثمارها لصالح تمويلها. ونتيجة لقلة مصادر التمويل الذي يحد من إنتاجية البحث العلمي للجامعات البحثية؛ وحتى تتمكن هذه الجامعات من القيام بمسئولياتها لا بد من توفير التمويل الكافي لتحقيق تطويرها، ولا أضمن من مصدر الوقف المستمر؛ الأمر الذي يتطلب معرفة الأثر الذي يمكن أن يترتب على الوقف في تمويل هذه الجامعات، وعليه تحددت مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما أثر الوقف في تمويل الجامعة البحثية؟ وينبثق من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما مفهوم الجامعة البحثية؟
- ما مفهوم الوقف؟
- ما أثر الوقف في تمويل الجامعة البحثية؟

أهمية البحث: تنبثق هذه الأهمية من:

- أهمية مجال تمويل البحث العلمي لتزايد حاجات ومتطلبات هذا النوع من الجامعات.
- أهمية الوقف باعتباره أحد مصادر التمويل التي ثبتت فاعليتها في مجالات التنمية قديمًا، وحديثًا في العالم الإسلامي، والعربي، والغربي.
- يمثل البحث إضافة معرفية إلى المكتبة اليمنية، ويمكن الإفادة منه في الأوساط العلمية.
- انسجامه مع المتغيرات العالمية في المجالات التقنية والاقتصادية والمعرفية، وهي مجالات في (البحث العلمي) تحتاج إلى تمويلٍ كبير، وتعجز معظم الحكومات عن تحقيقه، ليُفتح بذلك المجال للوقف على الجامعات، وخاصة الجامعات البحثية لسدّ فجوة الإنفاق.

حدود البحث:

يتحدد البحث الحالي في دراسة أثر الوقف في تمويل الجامعات البحثية.

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لما له من أثر في فهم الظواهر واستنباط العلاقات وتفسير المعلومات التي يتم الحصول عليها.

مصطلحات البحث:

1. الدور:

يعرف بأنه: مجموعة الأنشطة والسلوكيات والأفعال والواجبات التي يتوقعها المجتمع من أفراده، وهيئاته، ومنظماته الرسمية وغير الرسمية لتحقيق أهدافه من حيث المشاركة الفاعلة بالتمويل اللازم لتغطية حاجاته وتطويره حتى يكون قادرًا على المنافسة (محمد، 2010، 13).

ويعرف الدور إجرائيًا في هذا البحث بأنه: ما يشارك به المجتمع من أفراد، وهيئات، ومنظمات رسمية وغير رسمية في تمويل الجامعات البحثية؛ لسد حاجاتها وتحقيق أهدافها البحثية المرجوة، وصولًا إلى المنافسة العالمية.

2. الوقف:

يعرف الوقف بأنه: عمل من أعمال البر يقصد به تحقيق منفعة عامة أو خاصة، ويبتغي به صاحبه وجه الله (البيومي، 2016، 184).

ويعرف بأنه: تحويل جزء من الدخل والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعها من سلع، وخدمات، وعوائد لتلبية حاجات الجهات والفئات المتعددة المستفيدة، بما يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية اللازمة لتكوين نمو القطاع التكاملي الخيري (صالحي، 2006، 638).

ويعرف الوقف إجرائيًا في هذا البحث بأنه: حبس مالٍ حبسًا مؤبدًا أو مؤقتًا للانتفاع به أو بثمرته في تمويل الجامعة البحثية وأنشطتها.

3. التمويل:

يعرف التمويل بأنه: البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال، واختيارها، وتقسيمها بشكلٍ يناسب حاجات المؤسسة (ساكر، 2006، 14).

ويعرف بأنه: مجموعة القرارات حول كيفية تحصيل الأموال لتمويل المؤسسة وتحديد المزيج التمويلي من مصادر التمويل من أجل تغطية استثمارات المؤسسة (عجام، 2001، 31-33).

ويعرف الوقف إجرائيًا في هذا البحث بأنه: ما يبذله ويوفره الأفراد، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والشركات من حاجات ومتطلبات عينية ومادية للجامعات البحثية لتحقيق أهدافها الآنية والمستقبلية.

4. الجامعة البحثية:

تعرف الجامعة البحثية بأنها: مؤسسة معروفة بالتزامها بتقديم بحوث قادرة على المنافسة على مستوى العالم، مقرونة بجودة تعليمية عالية، وأن غايتها وضع الجامعات في مقدمة جامعات العالم بحثًا وتعليمًا (الفنتوخ، 2007، 2). وعرفها (موقع ويكيبيديا) بأنها: جامعة يعمل جميع أعضاء هيئتها العلمية في البحث العلمي، بحيث يكون البحث العلمي نفسه هو محط اهتمامهم الدائم، وليس من أجل الحصول على المراكز، والترقيات، وتقوم هذه الجامعات بحشد أفضل الباحثين العلميين؛ مما يتيح للطلبة فرصة الإفادة من الأساتذة. ويعتمد البحث التعريف الأول على أساس أنه التعريف الإجرائي في هذا البحث.

ويقصد بدور الوقف في تمويل الجامعات البحثية في هذا البحث: تحديد أشكال وصيغ الوقف وأوجه إنفاقه في نشاطات الجامعة البحثية باتجاه تحقيق أهدافها.

ثانيًا: الإطار النظري:

في هذا الجزء قام الباحثان بالإجابة عن أسئلة الدراسة على النحو الآتي:

للإجابة عن سؤال الدراسة الأول الذي ينص على: ما مفهوم الجامعة البحثية؟

قام الباحثان بمراجعة الأدبيات والدراسات ذات الصلة وكانت الإجابة على النحو الآتي:

1- الجامعة البحثية: التعريف، ونشأة المفهوم وتطوره:

تعرف الجامعة البحثية بأنها: مؤسسة علمية جامعية تهتم بالبحث العلمي وتطويره من خلال التزام الجامعة بإنتاج المعرفة الجديدة في شتى الاختصاصات، واعتبار القدرات البحثية العالية مؤهلًا رئيسًا للتوظيف والترقية وتعيين أعضاء هيئة التدريس، ومن بينهم العلماء والخبراء المشهود لهم بالكفاءة (ميهوب، 2006، 10)، كما تعرف بأنها: مؤسسات معروفة بالتزامها بتقديم بحوث قادرة على المنافسة على مستوى العالم مقرونة بجودة تعليمية عالية، وأن غايتها وضع الجامعات في مقدمة جامعات العالم بحثًا وتعليمًا (الفنتوخ، 2007، 2).

ونشأ مفهوم الجامعة البحثية في ألمانيا في القرن التاسع عشر، ووصل ذروة تطوره في أمريكا، وتمحور مفهوم الجامعة البحثية حول ثلاثة مبادئ: تكامل التدريس مع البحث، والحرية الأكاديمية، والنظر إلى طبيعة البحث العلمي باعتباره ذا نهاية مفتوحة ولا نهائية (Hugh&Nancy,1997,p12-15)، وتتربع الجامعات البحثية على قمة النظام الأكاديمي العالمي، وتتمتع بقدرٍ عالٍ من الاحترام، وتشارك في إنتاج المعرفة الأصيلة، وتتمتع بحضورٍ قويٍ في شبكة المعرفة الدولية، والقدرة على استقطاب المواهب وأعضاء هيئة التدريس؛ لذا نجدها تتبوأ المراكز المتقدمة في التصنيفات العالمية (Jamil,2009,p8).

وتحولت الجامعات في النصف الأول من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية من مجرد مؤسسات تعليمية إلى مؤسسات سياستها البحث العلمي في التعليم، ولعل من أبرز نقاط نجاحها أنها قامت على مصادر تمويل خاصة، إذ ترجع ثروات جامعات البحث إلى الأوقاف التي أسهمت في تمويل العديد من الجامعات المتفوقة، مثل: هارفارد، وهكينز، ومتشجان؛ حيث نافست المؤسسات الأوروبية، وأصبحت الأفضل في جودة البحث والمخرجات وهيئة التدريس (مركز الإنتاج الإعلامي،2006، 13-14).

وتتمثل رسالة الجامعة البحثية في إيجاد بيئة إبداع تعليمية وتعلمية، وتقديم تعليم متميز وبحوث رائدة، وبرامج عالية الجودة يحقق فيها الطلبة والباحثون طموحهم في البحث والتفكير في إطار من الإبداع والاستقلالية (جاد وأحمد، 2017، 38)، وتعد الجامعة البحثية رائدة حركة تدويل التعليم العالي لتشكل نقاط التقاء لعالم متنوع، كما يعد النشر العلمي أحد أبرز ملامح الجامعات البحثية ولا سيما في مجال العلوم البحتة (الصديقي، 2014، 26).

وتتميز الجامعة البحثية بأنها تقدم مجموعة كبيرة من برامج البكالوريوس، وتلتزم بالتعليم إلى مرحلة الدكتوراه،

وتعطي الأولوية للبحث العلمي، وتمنح (50) درجة دكتوراه كل عام؛ لذلك سميت أيضًا (الجامعات ذات التركيز البحثي، ودرجة الدكتوراه)، كما تتميز الجامعات البحثية بكثرة عدد المشاريع البحثية المدعومة، ووجود مرافق وأماكن مخصصة للبحث، والإسهام في التقدم العلمي، وقيام طلبة المراحل الأولى بالبحوث العلمية تمهيدًا لالتحاقهم بالمراحل العليا، وتخريج طلبة دراسات عليا، ومنح درجات مهنية عالية (مركز الدراسات الإستراتيجية، 2010، 33).

وتتحدد أهداف الجامعة البحثية في التركيز على المعارف الجديدة، وتسريع التقدم العلمي، والالتزام بالجدارة، واحتواء التكاليف، وتحقيق الكفاءة الإنتاجية (جاد وأحمد 2017، 40-41).

2- المبادئ والأسس التي تقوم عليها الجامعة البحثية: تعددت المبادئ التي تقوم عليها الجامعة البحثية تبعًا لاهتمامات الباحثين وتداخل العلوم التي ينتمون إليها؛ حيث أشار (المطيري،2012، 57) إلى أن المبادئ التي تقوم عليها الجامعة البحثية كثيرة: منها: حرية البحث دون قيود، وتحقيق التنمية البشرية من خلال إنتاج الخبراء والمهنيين في كل المجالات، وتقديم تعليم وبحث يقومان على تشابك العلوم والمعارف، وتحقيق توازن بين مشروعاتها العلمية والبحثية، ومحاسبة المجتمع لها، وتطوير علاقات الجامعات محليًا وعالميًا في إنتاج البحث العلمي، والعمل على إنتاج المعرفة الإنسانية أينما كانت. ويقوم أنموذج الجامعة البحثية على **مجموعة من الأسس، منها:** الحوكمة الرشيدة، وجذب المواهب وتركيزها، وجودة البحوث والمتخرجين، ونقل التقنية وتوطينها، والتمويل الوفير (حمدان، 2015، 66).

وسيتم عرض الأسس التي تقوم عليها الجامعة البحثية على النحو الآتي:

أ- **الحوكمة الرشيدة:** تُعَرَّف الحوكمة الرشيدة بأنها: تطبيق معايير الجودة، ونظمها، والتميز الذي يحكم أداء المؤسسات بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، وبما يفضي إلى تطوير الأداء المؤسسي (حمدان،2015، 69)، وتُعَرَّف الحوكمة في البحث الحالي بأنها: تطبّيق القوانين، والتشريعات، والأنظمة، والتعليمات، ومعايير التميز على مكونات الجامعة البحثية، على أساسٍ من الشفافية، والمساءلة، والمشاركة بما يحقق مصلحة الجامعة، ويحمي مصالح كل من له علاقة بها.

وقد تنامى دور الحوكمة الرشيدة بسبب التوسع في التعليم العالي ودخول القطاع الخاص في تقديم خدمة التعليم الجامعي، وزيادة الوعي بالمشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار، والتشريعات والسياسات المتعلقة باتخاذ القرار لذوي التأثير من ذوي المصالح داخل الجامعة وخارجها، والقيم المهنية المعززة للأداء كالمساءلة، والشفافية، والعدل، والجودة، والإدارة، والاستقلالية، والمشاركة (الحدابي،2012، 3)، وإن تطبيق الحوكمة في الجامعات البحثية يسهم في تعظيم قيمة الجامعة، ويزيد من قدرتها التنافسية في مجال مخرجاتها (برقعان والقرشي،2012، 19).

ب- جذب المواهب وتركيزها: ويتمثل هذا الأساس في قدرة الجامعات البحثية على جذب المواهب من الطلبة، والأكاديميين، والباحثين عبر سياسات جدية في استقطابهم، وتدريبهم، وتفعيل برامج الزمالة، كما أن تطوير كفاءات أعضاء هيئة التدريس تظهر في المخرجات، وتعد التنمية المهنية مطلبًا رئيسًا لتحقيق الجودة (غالب، وعالم، 2008، 160)، وقد وُجدت جامعات البحث بهدف التركيز والتجميع التراكمي لمستويات الجودة الأكاديمية الداخلية، وتجميع أكثر هيئات التدريس إنتاجًا للبحوث، وأكثر الطلبة ذكاءً وفطنة، وتوفير البيئة الأكاديمية التي يمكنها تحقيق هذه الجودة، وكثيرًا ما يطلق عليها ماكينات الجودة، ومعلوم أنه ليس هناك جامعة بحثية ترعى البحوث في جميع مجالات المعرفة، إلا أنه توجد جامعة بحثية تجري بحوثًا في كل مجال من المجالات المعرفية (مركز الإنتاج الإعلامي، 2006، 32).

ج- نقل التقنية وتوطينها: للجامعة البحثية دور في عملية التوطين والابتكار التقني عن طريق البحث العلمي التطبيقي، ومن خلالها يستطيع القطاع الصناعي بناء خبرة البحث والتطوير في مجال التقنية المنقولة؛ إذ إن لدى الجامعات مخزونًا كبيرًا من العلماء والمهندسين الذين يقومون بوضع البحوث التطبيقية التي تركز على المحاكاة، وبإمكانهم فك رمز أي تقنية وتطويرها (كيال، 2003).

د- جودة الخريجين والبحوث: من المعلوم أن الجامعات البحثية مؤسسات خاصة ليست ربحية لها تنظيمات واضحة تسيرها مجالس، وتركز الجامعات البحثية على برامج البحوث المكثفة والشمولية في كثيرٍ من المجالات الأكاديمية والمهنية؛ ونظرًا لأن تلك المؤسسات تتمتع بقيمة اقتصادية عالية، فإن وكالات الدعم تسعى إلى مساعدة الجامعة لتوفير التزاماتها، ونقل نتاج البحوث إلى خدمات ومنتجات، كما يتم عقد شراكات بين الجامعات والمؤسسات داخليًا وعبر الحدود، وممارسة أساليب جديدة في التعليم والبحث وابتكار المعرفة (مركز الدراسات الإستراتيجية،2010، 31) ويتميز خريجو الجامعات البحثية بامتلاك مهارات متميزة، وبالقدرة على البحث مما يزيد من فرص توظيفهم، وهذا يحقق لها ميزة تنافسية(Taylor, 2007, 872)

هـ- التمويل الوفير: تهتم الجامعات البحثية بالحصول على بدائل مختلفة للتمويل من خلال تحقيق التشاركية في التمويل بين القطاع العام، والخاص، ومشاركة الأفراد في تمويل تعليمهم والحصول على المساعدات الدولية، بالإضافة إلى تحسين المناخ الاستثماري بالجامعة من خلال استثمار

الموارد، ويتوقف نجاحها على تمويل كافة متطلبات الجامعة من بنية تحتية واجتذاب للمتميزين، ويتطلب توفير التمويل جهدًا لتأمين دخل ثابت إلى جانب الحصول على دعم من مصادر متنوعة (جاد وأحمد 2017، 52)، وقد أصبح تمويل الجامعات البحثية مشكلة جوهرية في أغلب دول العالم؛ نظرًا لانخفاض الأداء الاقتصادي العالمي.

والجامعة البحثية كمؤسسة هي العميل لنفسها، وريع الجامعة يَرِد غالبًا من خارجها، وتقوم المؤسسة بتنظيم نفسها للسعي إلى الحصول على أكبر إيراد من كل المصادر الممكنة، وكذلك من خلال بيع الجامعة منتجها لمن يزودها، فعلى سبيل المثال: تبيع الجامعات البحثية موهبة الباحثين للحكومة للقيام ببحوث تعود بالفائدة إلى المصلحة الوطنية، وفي الوقت نفسه تشتري ميزة تنافسية مع الحكومة مستخدمة دعم المواهب ومواقع البحث (مركز الإنتاج الإعلامي، 2006، 33-34)؛ وعليه ينبغي أن تحظى الجامعة البحثية بأهمية خاصة، وتتصدر قائمة الأولويات من حيث تخصيص الموارد المالية الكافية، كون الإنفاق عليها يعد إنفاقًا استثماريًا، وليس إنفاقًا استهلاكيًا.

3- أهم العوامل المؤثرة في تمويل جامعة بحثية: تُعَد قضية تمويل جامعة بحثية من القضايا المهمة التي تواجه كثيرا من دول العالم رغم اختلاف مستويات النمو الاقتصادي في كل شيء، ويعد تمويل هذه الجامعة مشكلة جوهرية في أغلب دول العالم؛ نظرًا لانخفاض الأداء الاقتصادي العالمي، ومن ثم انخفاض النمو الاقتصادي، وما نتج عنه من أزمات اقتصادية طالت الجامعات بشكلٍ عام والبحثية منها بشكلٍ خاص. ويمكن استخلاص أهم العوامل المؤثرة في تمويل جامعة بحثية في الآتي:

أ- التقدم العلمي والتكنولوجي: باعتبار أن مجتمع المعرفة يتطلب اهتمامًا متزايدًا بالجامعة عامة، والجامعة البحثية خاصة، فإن التقدم السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، والنانو يحتم ضرورة إقامة أشكال غير تقليدية للجامعات (حسان ومجاهد والسيد، 2008، 227-228)، وتأتي في مقدمة هذه الأشكال الجامعة البحثية. وبفضل تقدم التكنولوجيا قصرت المسافات بين الناس، وتم إدخال الوسائل الإلكترونية الحديثة في حقل الجامعات بشكلٍ عام، والبحثية منها على وجه الخصوص.

ويؤدي التقدم العلمي والتكنولوجي وتطبيقه في ميادين الحياة المختلفة إلى تطورات تقنية هائلة، وصولًا إلى تنامي المخترعات التكنولوجية؛ حتى أصبح من الصعب على الاختصاصي متابعتها (الحوت، والشاذلي، 2007، 89- 80)، وهذا يتطلب ضرورة تفعيل دور الجامعة البحثية وتطوير بنية مؤسساتها المختلفة للنهوض بالمجتمع، والمشاركة في التطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة؛ مما يسهم في البناء الحضاري للإنسانية في المجالات المختلفة.

وانعكاسًا للتقدم العلمي والتكنولوجي برزت تطورات واسعة ومركزة في تقنية المعلومات والاتصالات والتقنية الحيوية أفضت إلى تعميق الفجوة العلمية بين الدول المختلفة في مسارات متعددة (محمد، 2010، 51)؛ مما يلقي أعباء إضافية على الجامعات البحثية بوصفها المراكز الأكثر قدرة على التعامل مع التوجهات العلمية الجديدة التي تنطلق من بؤرة البحث العلمي ومراكزه التي تمثل وظيفة الجامعة البحثية.

ب – **العولمة**: تعد العولمة في مفهومها الواسع ظاهرة كونية عالمية تلقي بظلالها الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والتربوية، والفكرية، والثقافية، والحضارية على الحياة العامة لمعظم سكان الكون، كل ذلك بفضل ثورة المعلومات والاتصالات (الكيلاني، 2003. 6)، وللعولمة بشكلٍ عام مظهران: اقتصادي، وثقافي، ولها انعكاسات على التعليم الجامعي، والجامعات البحثية.

وقد أشار (أمين، 2005، 112) إلى أن للعولمة انعكاسات على الجامعات بشكل عام، وتتضح هذه الانعكاسات في عدة أمور، منها: تطبيق آليات السوق بصورة غير مرشدة، مما أدى إلى تفاقم مشكلات البطالة وزيادة الهوة بين الفقراء والأغنياء، وانخفاض القيمة الشرائية للأجور، وهذا يستدعي توفير متطلبات الجامعة البحثية، لا أن تظل أسيرة آثار العولمة التي طالت القطاعات المختلفة في البلدان النامية تحديدا، والتي منها قطاع البحث العلمي، فالتدفق المعلوماتي، وما صحبه من تسارع التغيرات التكنولوجية يفرض على الجامعة البحثية مواجهة هذه التحديات من خلال رصد مزيد من التمويل والبحث عن مصادر جديدة لتنفيذ أنشطتها البحثية، ويأتي الوقف في مقدمة تلك المصادر.

وعليه تتأكد ضرورة البحث عن مصدر ثابت للجامعة البحثية لتطويرها والارتقاء بأنشطتها البحثية؛ بحيث تتمكن الجامعة البحثية من مواجهة التحديات المالية التي تبرز في صورة البحث عن موارد جديدة لتغطية موازنتها للوصول بها إلى المنافسة العالمية.

ج- إضافة مورد جديد للتمويل: ويتحقق ذلك من خلال الوقف والتبرعات والهبات، وفي السياق المتصل بإيجاد موارد مالية جديدة للجامعات البحثية، وقد توصلت دراسة (Acharya&Dimson,2007) إلى وجود ارتباط عميق بين جودة الجامعات ومواردها المالية من خلال تحليل أهداف وفلسفة استثمار أموال جامعتي: أكسفورد وكامبريدج، وكشفت عن كيفية إدارة الأصول الوقفية من خلال الاستقلالية المالية للجامعات. وقد أكدت دراسة (السالم والمنقاش، 2018) على الآثار الإيجابية لدور التمويل من خلال الوقف، ومنها: تخفيف

العبء عن الدولة، وتحقيق الاستقلال المالي، وتحقيق العدالة بإيصال التعليم، وضمان استمرار التمويل دون تأثر بالأزمات الاقتصادية.

ويؤدي التمويل دورًا مهمًا في بناء الجامعات وتطورها، بحيث يسمح لها بتمويل تكاليفها التشغيلية والرأسمالية، ويمنحها مزيدًا من الاستقلالية، غير أن ذلك لا بد أن تتبعه إجراءات تسهم في تحقيق الشفافية بعرض المعلومات المالية، وسبل الإنفاق، ومصادر التمويل، وتستند كثير من الجامعات إلى الأصول الوقفية لتغطية النفقات بالقدر الذي يمكنها من الاستمرار (الفرا، 2013، 199)، ومما يجدر ذكره الإشارة إلى أن دراسة (صبيح، 2005) توصلت إلى تحديد الصيغ التمويلية المستقاة من الفكر الإسلامي للإفادة منها في تمويل التعليم العالي الفلسطيني، ويمثل الوقف إحدى هذه الصيغ التي تسهم في تمويل الجامعات، ومنها البحثية.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول: إن الجامعات البحثية تعتبر محرك النمو الاقتصادي والعلمي، وأنها توفر حركة بحثية عالية الجودة، وفرصًا للشراكة، ولا بد لها من موارد مختلفة ذاتية متنوعة، ويأتي الوقف على رأس هذه الموارد الدائمة بما يسهم في تحقيق استقلالية هذه الجامعة وأهدافها بكفاءة وفاعلية، ويسهم في مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي، وتحدي العولمة، ويستجيب للدعوات بإضافة موارد جديدة لتقوم الجامعة البحثية بدورها، وتحقق أهدافها.

ثانيًا: للإجابة عن سؤال البحث الثاني ما مفهوم الوقف؟

تمت مراجعة الأدبيات والدراسات ذات الصلة وكانت الاجابة على النحو الآتي:

1. التعريف: الوقف في الاصطلاح الفقهي: هو حبسُ المملوك وتسبيلُ منفعته مع بقاء عينه ودوام الانتفاع (القونوي، 1996، 197)، كما يعرف الوقف بأنه: تحويل جزء من الدخل والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعها من سلع، وخدمات، وعوائد لتلبية حاجات الجهات والفئات المتعددة المستفيدة بما يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية اللازمة لتكوين نمو القطاع التكاملي الخيري (صالحي، 2006، 638)، ويُعَرّف اقتصاديًا: بأنه تحويل الأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية تنتج المنافع والإيرادات التي تستهلك جماعيًا أو فرديا. (قحف، 2000، 66)

ويعد الوقف من أهم السبل الجيدة والقوية التي تخرج الجامعات من مأزق قلة الإمكانات المالية من جهة، وتزايد النفقات الاجتماعية من جهة أخرى، وذلك بما يرتكز عليه من عطاء وبذل مستمر من قبل القادرين في المجتمع (محمد، 2014، 147).

وتقوم فكرة الوقف على أساس مبادرات مجتمعية لإيجاد بنية تحتية لأعمال الخير تشمل النظم الاجتماعية المختلفة، وينبثق الوقف من النظام الاقتصادي في الإسلام من حيث كونه نظاما ماليًا عرفته المجتمعات المختلفة بأشكالٍ ووسائل متعددة لخدمة المجتمع وتحقيق أهدافه.

2. الأهداف: تتحدد أهداف الوقف في الحصول على الثواب المستمر في الحياة وبعد الممات، وتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي، وبقاء المال وحمايته ودوام الانتفاع به، وتحقيق أهداف المجتمع وتنميته العلمية والعملية في مجالات مختلفة (العمر، 2005، 23).

3. الأهمية: نظرًا لاتصاف الأوقاف بالاستمرارية فقد أصبح شريكًا مهمًا في تحقيق أهداف تنمية الدول والمجتمعات وتطويرها. وبصورة مركزة فإن النظام الاقتصادي الذي جاء به الإسلام لا مثيل له؛ حيث جعل له قواعد وضوابط منظمة وموجهة، مرتكزة على مجموعة من الأسس العقدية، والأخلاقية، ومتكاملة مع الأنظمة الاجتماعية، والسياسية، والثقافية. وشكّل الوقف أحد أهم الموارد الداعمة ليمنح العلم والطلبة قدرًا من الاستقلالية، والحرية غير المسبوقة (حيزوم، 2009، 46)

وإذا كان الوقف الإسلامي قد بدأ من زمنٍ طويل في العالمين: العربي، والإسلامي، فإنه قد قام بدوره الحضاري بتقديم أنواع الخدمات التعليمية من إنشاء مؤسسات تعليمية، ومكتبات، ومساكن للطلاب وخدمة المجتمع، ودورات للطلاب والمعلمين، وأوجد أفضل الظروف للإنتاج، والإبداع، كما أنشأت كثيرا من المؤسسات الجامعية التي ألحقت بالأزهر الشريف والأروقة للطلاب القادمين من دولٍ أخرى، كما حدث في جامعة القيروان في فاس، وجامعة الزيتونة في تونس، وجامعة النظامية في بغداد (الهلالي، 2007، 309).

وكان الوقف منذ زمنٍ بعيد في الدول المختلفة الممول الرئيس لمختلف المرافق والمؤسسات التي نشأت تحت كنف الوقف، لكنه شهد تراجعًا إبان حقبة الاستعمار والاضطرابات المختلفة التي تمر بها الدول، إلا أنه في الآونة الأخيرة شهد توجهًا جادًا من قبل العديد من الدول والمجتمعات بهدف إحياء الوقف وتفعيل دوره الاقتصادي، والعلمي والاجتماعي (مهدي،2003، 7).

الجدير بالذكر أيضًا أن هناك تجارب معاصرة في توظيف الوقف في تمويل جامعات البحث، ومنها الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، وجامعة اليرموك في الأردن، ورأس المال الوقفي للاتحاد الإسلامي في أمريكا (الحوراني،2001، 122).

ورغم أهمية الوقف قديمًا وحديثًا، إلا أن واقع الوقف يتأثر إيجابًا وسلبًا بمكونات البيئة السياسية والقانونية والرقابية للدولة، إذ يتكيف ويتطور العمل من خلالها، وعلى كاهلها تقع

مهمة تفعيل الأوقاف ودمجها للعمل ضمن القطاعات المدنية (محمد، 2014، 190)، وإنه من المهم تحديث القوانين والتشريعات الوقفية، بحيث لا يقتصر ذلك على وضع التشريعات والرقابة على تنفيذها، ولا بد أن تقوم الدول بدور تطويري للارتقاء بمستوى العمل الوقفي غير الحكومي، ورفع مستوى التفاعل بين الأوقاف من جهة، والأفراد والمؤسسات والهيئات المستقلة من جهة أخرى.

إن التتبع لتمويل التعليم في دول العالم يظهر الدور المحوري للأفراد والمؤسسات غير الهادفة للربح في تمويل التعليم، وبينما قلت الإسهامات في العالم العربي والمسلم تقدمت في الدول الغربية (ابو شمالة، 2018، 68)، وتسيطر الأنظمة في عدد من الدول العربية والمسلمة على أموال الوقف، وتسخرها لنشاطات مختلفة بعيدة عن مهمة الوقف (الميمان، 2007)، ولو جعل من الوقف نظاما ماليا معاصرا لأسهم بقوة في التقدم العلمي والاقتصادي (غنيمة، 2002، 3).

4. المميزات: يتميز الوقف بمنح الواقف الحرية الكاملة في كيفية التصرف فيما يوقفه من أموال وغيرها في حدود الشرع (أبو سليمان، 2000، 17)، ويتمتع نظام الوقف في أحكامه بمرونة تمكن الواقف من توقيت الوقف بوقتٍ معين، مثل ظروف أسرية يعيشها الواقف تحتم عليه الوقف، غير أن الحكم يقول: إن تفاصيل أحكام الوقف المقررة في الفقه اجتهادية قياسية الرأي، لكن الإجماع يرى أن الوقف قربة لله تعالى (الزرقاء، 1998، 19)، والوقف التزام من جانبٍ واحدٍ لا يحتاج إلى قبول إذا كان الموقوف عليه جهة من الجهات الخيرية، كما أن الوقف من العقود التي تبرم بإرادة منفردة، دون أن يشترط لصحته وجود إرادتين (الدبو، 1988، 91)، ويعد الوقف نظامًا خيريًا موجودًا منذ القدم بأشكالٍ متنوعة، ولكنه في الإسلام ذو طابعٍ خاصٍ لأسبابٍ، أهمها: الهدف الإنساني وامتداد الأثر، وقد نال الوقف اجتهادًا تشريعيًا مفصلًا، ولم يقصر الوقف على أماكن العبادة، بل شملت منافعه المجتمع بأسره (ابن كثير، د.ت، 72).

ولا يصح التصرف في الوقف ببيع أو هبة أو رهن، وكل ما يترتب على الوقف هو التبرع بالمنفعة، وإن قول النبي _ عليه الصلاة والسلام _: (صدقة جارية) يوضح أن الوقف لا رجعة فيه، ومن ثم إخراج العين المنتفع بها من ملك الواقف إلى ملك الموقوف عليه، وقوله _ عليه الصلاة والسلام _: (لا يباع، ولا يوهب، ولا يورث) يلزم منه أن يكون لازمًا، ولا يجوز نقضه؛ إذ فيه تنصيص على المنع من التصرفات التي يقوم بها المالك في خالص حقه من البيع والهبة والإرث (الزرقاء، 1998، 30).

ومن مميزاته التيسير في تنفيذه، وأدى هذا إلى زيادة الأوقاف واهتمام المسلمين على مر العصور بالعمل الخيري، ورغبتهم في تحسين أحوال الأفراد وتخفيف معاناتهم، مستجيبين بذلك لقول الرسول _ صلى الله عليه وسلم _: "أحب الناس إلى الله تعالى أنفعهم للناس، وأحب الأعمال إلى الله سرور يدخله على مسلم أو يكشف عنه كربة" (الطبراني، د.ت، 453).

والحديث عن الوقف الاسلامي يقابله توجه في المجتمع الغربي نحو التطوع والبر والعطاء، وهذا يؤكد وحدة التوجه الإنساني الداعم لقيم التواصل والتآخي والتراحم مع التأكيد على أن كثير من التجارب والأنموذجات الغربية اعتمدت أيضًا على فكرة الوقف واعتباره نظاما ماليا مميزا (جوهر وجمعة،2011، 110).

كما يعد الوقف من الأنظمة المرنة التي تواكب الاقتصاد الحر، ومن شأنه تمويل صناعة التعليم والتطورات العلمية والتقنية، وفي القرن الواحد والعشرين ضمت مؤسسات الوقف إلى ما يعرف بالمجتمع المدني الداعم لفكرة الوقف والقائم على الخدمة دون السعي إلى الربح، وأصبح داعمًا لفكرة الوقف الإسلامي الخيري من خلال إطار تنموي يواجه تحديات العصر (جوهر وجمعة،2011، 632)، والوقف في التطور المعاصر ينتمي إلى نظام المؤسسة بشكلٍ عام، إذ من أسسه التنظيم، والإدارة، والعمل، والمال، إضافة إلى القصد الخيري (غنيمة،2002، 24).

5. معايير تقسيمه ومجالاته وأنواعه: ينقسم الوقف إلى عدة أنواع حسب المعيار الذي تم اتخاذه في التقسيم، فبحسب معيار الجهات (الموقف) نميز بين الوقف الخيري العام، والأهلي، والمشترك. وبحسب معيار شكل الانتفاع نميز بين الوقف المباشر، وغير المباشر. وبحسب معيار مجال الوقف نميز بين الأوقاف الصحية، والتعليمية، والاجتماعية، والاقتصادية. وبحسب معيار نوع الأموال نميز بين العقارات، والمنقولات، وأوقاف النقود، والأسهم، والسندات، وأوقاف الحقوق (قحف، 2000، 31).

وتشير المراجع إلى مجالات الوقف في ظل الحضارة الإسلامية التي تمثل تجارب وأنموذجات مميزة، ومنها: الوقف على الأولاد، والأهل، والفقراء، والمساكين، وكتب العلم، والسقايات، والمقابر (المقدسي،1992، 234)، ومن أنموذجات الوقف كسوة الفقراء، وستر عورة الضعفاء والعاجزين، وتوفير الرضاعة للأطفال الذين فقدوا أمهاتهم، وسداد الديون، وفك المسجونين المعسرين، ومداواة المرضى، وكفالة المعتمرين، والحجاج، وتجهيز الفتيات والشباب للزواج، ومساعدتهم، والإنفاق على أسر المجاهدين، والسجناء، وتقديم الغذاء، والحاجات المختلفة في الحياة. ولا شك أن الأوقاف باعتبارها صدقة جارية قد أسهمت بدورٍ كبير في رعاية المجتمع، خاصة في الأزمات مثل تقديم المساعدات النقدية، والإيجارات، وأوقاف الخبز، وذبائح العيد، ووقف

القمصان، والملابس، والحلويات، والأغذية (حنيد، 1997، 37).

وهناك وقف على البنية التحتية، مثل: المرافق العامة، والطرق، والجسور، والآبار، ومعامل الورق، والمراصد الفلكية، وأحواض المياه (دنيا، 1995، 128)، ويمثل الوقف أهم وسائل التقدم الفكري والثقافي للبلاد الإسلامية بإسهامه في بناء صروح العلم وتخريج العلماء منذ فجر الإسلام مرورًا بالدول المتعاقبة في دمشق وبغداد (صالح، 2001، 179)، وكان في اليمن أوقاف متعددة مشهورة سميت وقفيات، بخلاف المغرب العربي الذي أطلق عليها اسم الأحباس، ومن أشهرها في اليمن تاريخيًا الوقفية الغسانية في عهد دولة بني رسول التي تمثل جملة الوثائق الإدارية والعلمية للمؤسسات العلمية المهتمة بالتعليم والبحث والعلماء (دغفوس وكشير، 2010، 7-14).

وذهب جمهور العلماء إلى جواز الوقف في كل ما ينتفع به مع بقاء أصله وما يجوز بيعه، سواء العقارات أو المنقولات للنصوص الصحيحة الثابتة التي لا وجه لمعارضتها بما استُدل به من أدلة عقلية؛ لأن ثبوت الدليل موضع الخلاف يُعَدّ أصلا وليس استثناءً من الأصل (العمر، 2005، 12).

6. **أهم الجهود العلمية:** وفي السياق المتصل بالوقف بذلت جهود علمية، منها: دراسة (الأشرم، 2019) التي هدفت إلى بيان الصيغ الاستثمارية للوقف وتقديم إستراتيجية تنموية للوقف لتمويل الجامعات في فلسطين. وأجرى (عبد الفتاح،2019) دراسة هدفت إلى إعداد رؤية مستقبلية لدور الوقف في دعم مؤسسات التعليم العالي المصري في ضوء الخبرات، وتوصلت إلى ضرورة تعديل تشريعات الوقف لمنح الجامعات الحق في إدارة أموالها الوقفية. واهتمت دراسة (الأرناؤوط، د. ت) بالتطبيقات المعاصرة للوقف في الجامعات، ومن ذلك أن جامعة اليرموك خصصت كراسي علمية وقفية لصالح الاقتصاد الإسلامي. وقدمت دراسة (ميهوب،2006) سيناريوهات لإنشاء جامعة بحثية، وأكدت إصدار القوانين واللوائح والتشريعات لإنشاء جامعة بحثية مصرية.

وفي ضوء ما تقدم يتضح أن الوقف وسيلة للتنمية المجتمعية في كل المجالات بما فيها الجامعات إذا استثمر في مصارفه الحقيقية، وأن جميع الأشياء الموقوفة هي من سبيل الطاعة لله، ومن المقومات الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات الحديثة وينعكس أثر العمل بها على الدول وتطورها.

في ضوء ما تقدم ستتم الإجابة عن سؤال البحث الثالث الذي نصه: ما دور الوقف في تمويل الجامعة البحثية؟ وذلك على النحو الآتي:

دور الوقف في تمويل الجامعة البحثية:

عرفت دائرة المعارف البريطانية التمويل بأنه: "مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع (صبيح، 2005، 45)، ويعرف البحث الحالي تمويل الجامعة البحثية بأنه: مجموع الموارد المالية، وأشكال وصيغ الوقف المخصصة للجامعة البحثية التي تدار بفاعلية لتحقيق أهدافها خلال فترة زمنية محددة.

وتتعدد منابع تمويل الجامعة البحثية في الدول المتقدمة، ولا تعتمد على مصدرٍ واحد للتمويل، وذلك "لتحقيق مزيدٍ من الاستثمار الفعال للتقلبات الجديدة والعمل المستمر على تطوير وتسويق الأبحاث العلمية، وما تصل إليه من معارف لها مردود مادي على الجامعات، فضلًا عن سعيها الدؤوب لترشيد الإنفاق وتوجيه مصادر التمويل الحكومية واستحداث مصادر تمويل جديدة ومتنوعة (الصغير، 2005، 14)، "في حين تعتمد الجامعات في الدول النامية بشكلٍ عام والعربية منها بشكلٍ خاص على الحكومات التي تعاني أزمات اقتصادية متتالية (الخشاب والعناد، 2001، 5)، وقد كشف هذا عن افتقار الجامعات العربية إلى التمويل الذي يرقى بمستوى الجامعة البحثية ويقودها إلى مواكبة العصر.

ويعد التمويل الشريان الذي تعتمد عليه المؤسسة الجامعية في تحقيق أهدافها، ويحقق الإعداد الأمثل للقوى البشرية حسب الاختصاصات كمًا ونوعا، ويُمكِّنها من أداء وظائفها التعليمية والبحثية بكفاءة وفاعلية (القحطاني،2004، 13)، ويعتبر الوقف الخيري مصدر تمويل ثابت ومستقر للجامعات البحثية من خلال حفظ الأصول المنتجة، وعدم التصرف فيها والإنفاق من ريعها؛ وهذا يحقق الاكتفاء الذّاتي المتمثل في استغناء المؤسسات البحثية عن الدعم المالي من الدولة.

ويؤدّي هذا الاكتفاء إلى تحقيق نوع من حرية التعليم واستقلالية العلماء فيما يقومون بتدريسه، وهو الأمر الذي دفع تاريخيًا بعلماء المسلمين إلى تعظيم نظام الوقف، وحرصِهم على بقائه واستمراره، وحمايته، والوقوف في وجه من يُحاول التعدي عليه، وإجماعهم على تحريم إلغائه، ودائمًا ما نجد أنَّ توفير المبنى سابقٌ للوقف الذي يُوقف عليه، إذ جرت العادة أن يقوم الواقف بإنشاء المؤسسة وإعدادها للعمل التّعليمي، ومن ثَمَّ وقف الأوقاف على هذه المؤسسة بما يضمن استمرار نشاطِها، كما جرت العادة على تسميتها بأسماء واقفيها، وهذا أفضل تكريم لهم ولعطائهم، وتشجيع لغيرهم (جمعة ،2011، 16).

وفي هذ السياق تؤكد دراسة (النويران والبقوم،2017) أن الوقف الخيري له فضل في نهضة العالم الإسلامي بحسب المصادر التاريخية، وفي دول عديدة عربية، وفي العالم الغربي المتقدم يعد من أهم مصادر التمويل، وله أثر في إنشاء الجامعات البحثية حول العالم وتوفير متطلباتها.

ولكي تنجح مؤسسة الوقف في إدارة توجهاتها بتمويل أنشطة التعليم والبحث لا بد من اختيار قيادات فاعلة وذات كفاءة لإدارة أموال الأوقاف وضمان التدقيق في محاسبة إدارة الوقف وتوعية العاملين بالمهام والمسئوليات (الهنداوي،2004، 12-16)، وباعتبار الوقف نوعًا من التمويل فإنه يمثل مجالًا خصبًا للاستثمار إذا أُحسن استثماره وتوظيفه (دنيا، 1995، 39)، وقد أفادت المجتمعات الغربية من رصيد الخبرة المتراكمة، ومن تاريخ الوقف في التجربة الإسلامية، وتمكنت من التطوير المستمر في الناحية العلمية والعملية للوقف ولمسائل الاستثمار ونقل الخبرة إلى باقي المؤسسات لتصبح على المستوى الاجتماعي بيئة جاذبة للتبرع يثق الأفراد بها وبنظمها (عبد الله، 2011، 269)

وتقاس جودة الجامعات البحثية بعدة معايير، من أهمها: معيار الموارد المالية، ومدى التنوع في الاستقلالية والاستدامة التي تتوافر لها، وقد تربعت كثير من الجامعات على عرش الجامعات الأغنى في العالم، وتوضح المراجع أن جامعة (هارفارد) تأتي على رأس هذه القائمة بأصول وقفية بلغت عام 2008م (36 مليار دولار)، تليها (برنستون)، و(تكساس)، و(ستانفورد)؛ حيث تستثمر تلك الجامعات الأموال الوقفية لتشغيل أنشطتها الأكاديمية والبحثية (الحايس، 2009)، وتعتمد الجامعات الأمريكية على الوقف بما له من تاريخ طويل في قطاع التعليم العالي في أمريكا، وما تزال تعتمد على عوائد استثمارات الوقف باعتباره أحد مصادر الدخل، ولأن جميع مصادر التمويل متقلبة فقد اعتمدت الوقف موردًا تكميليًا مهمًا لتغطية جزء كبير من نفقاتها (الدقي،2015، 38).

وأنشئت في أمريكا أوقاف سميت باسم المتبرع، مثل (هارفارد، وييل، وستانفورد، وبرينستون)، وأشارت الدراسات إلى أن الوقف كان أحد أسباب التغييرات المهمة في تمويل جامعات النخبة من حيث الابتكار والاستقلالية إلى حد أن سعت المؤسسات في العالم لاستنساخ تجاربها في ظل المنافسة وانعدام المساواة، علمًا بأن تكوينها المالي يسمح لها بإدارة نفسها بشكلٍ شبه كامل من خلال عوائد رأس المال الموقوف الذي يتم استثماره. (Meyer,Zhou,2017,p833)، ويظهر في الأنموذج الأمريكي في تمويل الجامعات انعكاس واضح لبنية اقتصادية يغلب عليها التنافس النافع وتطبيق الآليات في مجال تمويل البحث والتعليم، مقابل الأنموذج الأوروبي الذي يسود فيه الدعم بدرجات متفاوتة (محروس، 2009، 61).

ويصرف ريع الوقف على رواتب ومكافآت الباحثين والجهاز الإداري واللجان العلمية، ومراكز تزويد الباحثين بمهارات البحث العلمي (العمراني، 2017، 17)، ودعم للمكتبات التكنولوجية، وتقديم منح للطلبة، مثل: (مؤسسة بيل وملينـدا غيتس)، ودفع جوائز للعلماء والباحثين، مثل: (WELLCOME الوقفية)، ودعم برامج التعليم، وأبحاث الصحة العامة، وتطوير اللقاحات، مثل: (وقفية روكفللر) (فيصل، 2016، 15).

وتحدد دراسة كل من (غنيم واليحيوي، 2003)، و(الحربي، 2015)، و(الجميعي، 2015) أنواعًا لمصادر تمويل الجامعة البحثية، ومنها: العقود البحثية، حيث تقوم الجامعات بإنشاء علاقات تعاونية مع مؤسسات المجتمع الصناعية من خلال إعداد البحوث اللازمة لتلك المؤسسات، واشتراك باحثين من الجامعات لإجراء البحوث، إضافة إلى الشركات الخاصة؛ حيث تستثمر أموالها عن طريق تقديم القروض المالية للطبة لتستعيدها على هيئة أرباح بعد تخرجهم، ويذكر (صالح، 2017) في دراسته أن الرسوم الدراسية مصدر للتمويل، وهي مصدر للخدمات مقدم من الطلبة، وهناك المساعدات الدولية والهبات والفرص التي تقدمها المنظمات، والبنك الدولي للمشاريع العلمية.

ومن صيغ تمويل الجامعة البحثية من خلال الوقف: وقف العقارات، والنقود، والأسهم، والبرامج الحاسوبية، والأجهزة البحثية، والصناديق الوقفية، والمؤسسات الخيرية، والأمانات الوقفية، والكراسي البحثية الوقفية لتمويل رواتب الأساتذة، وبرامج البحث، ويصرف من الصناديق الوقفية على مشاريع البنية التحتية وتوفير الأجهزة البحثية، وتحديث المكتبات (الأشرم، 2019، 34-47)، وإنشاء المشاريع الاستثمارية القائمة على الصكوك الوقفية، بحيث تحدد المشروعات، وتطرح الصكوك للاكتتاب، ويكون الواقفون هم أصحاب الصكوك، وما ينتج من ربح يوزع على إدارة المشروع، وعلى البحث العلمي ومصروفاته (ليبا، 2009، 10).

ومن هذه الصيغ إنشاء المشاريع الاستثمارية الخدمية، وإصدار صكوك وقفية حصيلتها تزويد الجامعات بأحدث الوسائل؛ لجذب الكفاءات العالية للعمل فيها، وهناك التمويل عبر المشاركة المتناقصة، وهي حصة شائعة بين شريكين، ويبقى الواقف مالكًا للأرض، والممول مالكًا للبناء، وهي شركة تدار ويصرف من ريعها على أعمال البحث والتعليم (فيصل،2016، 16).

ويتضح مما سبق دور الوقف في مد الجامعة البحثية بالموارد المالية لتؤدي رسالتها، وقد مَثَّل الوقف نظامًا تمويليا لدعم كافة المرافق البحثية والعلمية والباحثين من خلال صيغ وأشكال التمويل المتنوعة وكيفية صرفها.

خامسًا: الاستنتاجات:

- إن تعقيدات الحياة المعاصرة، وازدياد احتياجات المجتمع أظهر أن بعض الحكومات لم تعد قادرة على توفير المطلوب لتمويل الجامعات البحثية، فكان لا بد من الإفادة من أموال الواقفين وتوظيفها التوظيف الأمثل لها.

- إن دور الوقف في التمويل لا يلغي دور الدولة، بل يجعل المجتمع أكثر استعدادًا للمشاركة في تقديم الحلول لمشكلاته وقضاياه.
- نظرًا لاتصاف الوقف بالاستدامة، فإنه يعد وسيلة فعالة لاستثمار طويل الأجل لإنشاء بنية تحتية للجامعة البحثية، وإن الإنفاق على البنية التحتية يمثل إسهامًا اجتماعيا في الإنفاق العام، ويخفف الضغط عن الدولة لتمويل الخدمات.
- إن قدرة الجامعات البحثية على تحقيق أهدافها تتوقف على توافر الإمكانات والأموال المتاحة، وكلما كان التمويل مستقرًا انعكس على جودة الجامعة.
- إن التمويل بواسطة الوقف للجامعة البحثية يوفّر الدعم لبرامج وأنشطة التعليم والبحث، بما في ذلك المساعدات المالية للطلبة عموما، وطلبة الدِّراسات العليا خصوصا، والمقاعد الممنوحة، والبحوث، والنشر العلمي، ومقتنيات المكتبة. وتعتبر تمويلات الوقف حاسمة في تحقيق النَّجاح على الأمد البعيد.
- أسهم الوقف في انتشار الحضارة الإسلامية، خاصة في الجانب المعرفي والثقافي، وقد شهدت الدول المسلمة منذ زمن وإلى اليوم انتشارًا للمدارس والجامعات.
- يعمل الوقف على ربط التَّعليم الجامعي بسوق العمل وحاجات المجتمع نتيجة تعدد أشكال الوقف، وتنوّع مجالاته، إضافةً إلى إسهامه في مجال النشر العلمي العالمي، وتصنيف كثير من الجامعات الوقفية ضمن الجامعات العالمية المتقدمة.
- يسهم الوقف في إبقاء الجامعة مستقلّة عن سُلطة الدّولة وذلك بتمويلها الخاصّ من الواقفين، وهو ما يفتح المجال لزيادة الإبداع في الإنتاج العلمي والحضاري.
- إن من العناصر الأساسيَّة لنظام تمويل الجامعات والبحث العلمي المصدر المالي الذي ينبغي أن يكون موردًا ثابتًا قابلًا للنمو والاستدامة، وعنصرا الثَّبات والدّيمومة متوفران في الوقف.
- الوقف يدعم جوانب التنمية المختلفة في المجتمع، ويعد وسيلة مثالية لحماية الموارد المادية.

سادسًا: التوصيات:

- تفعيل دور الوقف في تمويل أنشطة الجامعات البحثية من خلال الاهتمام بالأبحاث والأنشطة العلمية.
- تخصيص موارد الوقف لإنشاء جامعات وقفية بحثية عربية، والإفادة من التجربة الإسلامية ومن التجارب الغربية في التشريع والتطبيق.
- تخصيص مساحة في الدوريات العلمية للوقف العلمي.
- إقامة علاقات تعاون بين الهيئات الوقفية والجامعات بأنواعها المختلفة.
- تطوير استثمارات الوقف في الجامعة البحثية لضمان تحقيق أهدافها

سابعًا: المقترحات:

- إجراء بحث يهدف إلى بناء إستراتيجية لتطوير مصادر جديدة لتمويل الجامعات البحثية.
- إجراء بحث يتناول التجارب الوقفية العالمية البارزة لإسهام الوقف في تمويل الأنشطة البحثية.
- إجراء بحث مماثل حول دور الوقف في تمويل جامعة بحثية مقترحة في الجمهورية اليمنية.

المراجع:

أولًا: المراجع العربية:

- ابن كثير، إسماعيل (د.ت)، **السيرة النبوية، تحقيق مصطفى عبد الواحد**، الجزء (3)، دار الفكر: بيروت.
- أبو سليمان، عبد الوهاب (2000)، **الوقف: مفهومه ومقاصده، "أبحاث ندوة المكتبات الوقفية"**، المدينة المنورة، السعودية.
- أبو شماله، نواف (2018)، **الارتقاء بالتعليم في الدول العربية: متطلبات الاستدامة وقيود التمويل**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الجزء (19)، العدد (3)، جامعة القاهرة، مصر، ص38-84.
- الأرناؤوط، محمد موفق (د.ت)، **بعض التطبيقات المعاصرة للوقف في الجامعات: جامعة اليرموك نموذجا**، مجلة أوقاف، العدد (7)، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ص83-89.
- الأشرم، فادي فتحي (2019)، **نحو إستراتيجية تنموية لتطوير الوقف التعليمي لتمويل التعليم الجامعي في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- أمين، مصطفى أحمد (2005)، **تمويل التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض التحديات الداخلية والخارجية دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، مصر.
- برقعان، أحمد والقرشي، عبد الله (2012)، **حوكمة الجامعات ودورها في مواجهة التحديات، ورقة مقدمة إلى "المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة"**، جامعة الجنان، طرابلس، من15-17ديسمبر.
- البيومي، غانم إبراهيم (2016)، **تجديد الوعي بنظام الوقف الإسلامي**، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة.
- جاد، محمد حسين وأحمد، أشرف محمود (2017)، **تصور مقترح لجامعة بحثية مصرية على ضوء خبرة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية وجامعة كيب تاون بجنوب أفريقيا**، مجلة التربية المقارنة والدولية، العدد (8)، الناشر الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة، ص11-225.

- جمعة، ضميريَّة عثمان (2011)، استثمار أموال الأوقاف على التعليم وأساليب إدارتها، ورقة عمل مقدَّمة لـ **"مؤتمر أثر الوقف الإسلامي في النَّهضة التعليمية المنعقد بجامعة الشَّارقة** من 9-10مايو"، قطر.

- الجميعي، وفاء (2015)، **الاتجاهات العالمية المعاصرة في تمويل التعليم العالي النموذج البريطاني، رؤية نظرية**، مجلة عالم التربية، الجزء (16)، العدد (52)، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، مصر، ص ص1-85.

- الجوطي، حفيظ بو طالب (2012)، **جامعة المستقبل**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب.

- جوهر، علي صالح، وجمعة، محمد حسن (2011)، **تمويل التعليم والوقف في المجتمعات الإسلامية رؤية اقتصادية تربوية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة.

- الحايس، عبد الوهاب (2009)، **الوقف العلمي واستثماره باعتباره آلية لتعزيز موارد البحث العلمي: نحو تصور مقترح بإنشاء صندوق وقف علمي لجامعة السلطان قابوس، ورقة بحثية مقدمة لـــ "ندوة الوقف في عُمَان بين الماضي والحاضر"**، المجلد (2)، مركز الدراسات العمانية، جامعة السلطان قابوس، عُمَان، ص ص204-251.

- الحدابي، داود عبد الملك (2012)، **نموذج مقترح لحوكمة الجامعات العربية**، ورقة قدمت إلى "مؤتمر الحاكمية في التعليم العالي"، عَمَّان، الأردن.

- الحربي، محمد (2015)، **بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالسعودية، جامعة الملك سعود نموذجا**، مجلة كلية التربية، الجزء (26)، العدد (103)، الرياض، ص ص172-.

- حسان، حسن محمد ومجاهد، محمد عطوه والسيد، فكري محمد (2008)، **التعليم الجامعي الخاص: التطور والمستقبل**، ط1، دار الجامعة الجديدة، مصر.

- حمدان، علام محمد موسى (2015)، **الطريق نحو الجامعات البحثية عالمية المستوى: دراسة شمولية للجامعات العربية، ورقة قدمت إلى "المؤتمر السنوي الرابع للعلوم الاجتماعية والسياسية**، من 19-20مارس"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد (13)، المغرب.

- حنيد، يحيى محمد (1997)، **نماذج وتطبيقات من التاريخ الإسلامي**، سلسلة كتاب الرياض، العدد (39)، مؤسسة اليمامة الصحفية، الرياض.

- الحوت، شاذلي، محمد صبري، ناهد عدلي (2007)، **التعليم والتنمية**، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

- الحوراني، ياسر عبد الكريم (2001)، **الوقف والعمل الأهلي في المجتمع الإسلامي: حالة الأردن**، الأمانة العامة للوقف، الكويت.

- حيزوم، عبد الرحيم محمد (2009)، **الوقف ودوره في تمويل المرافق الخدمية عند عجز الميزانية العامة للدولة**، "المؤتمر الثالث للأوقاف"، السعودية، ص40-75.

- الخشاب عبد الإله، والعناد مجذوب (2001)، **التمويل الذاتي للتعليم العالي في الدول النامية وتوجهاته مع التركيز على تجربة جامعة بغداد**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، بغداد.

- الدبو، إبراهيم فاضل (1988)، **الضمان الاجتماعي في الإسلام**، مطبعة الرشاد، بغداد.

- دغفوس، راضي وكشير، خالد (2010)، **الكتابة التاريخية في العصر الوسيط من الخبر والرواية إلى النص والوثيقة: الوقفية الغسانية وثيقة من الأرشيف اليمني في العهد الرسولي**، "أشغال الملتقى الدولي السادس، 28-30 إبريل"، منشورات منبر العالم العربي الإسلامي الوسيط، تونس.

- الدقي، نور الدين (2015)، **تمويل التعليم العالي في الوطن العربي، الوثيقة الرئيسة، "المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي"**، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الإسكندرية، مصر.

- دنيا، شوقي أحمد (1995)، **أثر الوقف في إنجاز التنمية الشاملة**، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، السنة (6) العدد (24)، الناشر: عبد الرحمن النفيسة، الرياض، ص117 - 149.

- الزرقاء، مصطفى (1998)، **أحكام الوقف**، دار عمار، عَمَّان.

- ساكر، محمد العربي (2006)، **محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- السالم، منال، والمنقاش سارة (2018)، **الأوقاف العلمية كمصدر لتمويل التعليم في التاريخ الإسلامي ومقترحات الاستفادة منها**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، العدد (26)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص ص281-306.

- سليمان، أحمد علي (2013)، **خبرة الجامعات الوقفية بتركيا وإمكانية الإفادة منها في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة**، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة.

- شعث، منى (1997)، **واقع التمويل الجامعي، رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

- صالح، إبراهيم (2017)، **مصادر تمويل التعليم الجامعي في اليمن**، مجلة كلية التربية في العلوم التربوية، العدد (41)، جامعة عين شمس، القاهرة، ص14- 48.

- صالح، محمد أحمد (2001)، **الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

- صالحي، صالح (2006)، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

- صبيح، لينا زياد (2005)، **صيغ تمويل التعليم المستقاة من الفكر التربوي الإسلامي وأوجه الإفادة منها في تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم أصول التربية، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- الصديقي، سعيد (2014)، **الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي الطريق إلى التميز**، مجلة رؤى الإستراتيجية، ص1-40.

- الصغير، أحمد حسن (2005)، **التعليم الجامعي في الوطن العربي تحديات الواقع ورؤى المستقبل**، ط1، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

- الطبراني، (2008) **المعجم الكبير**، الجزء (12)، تحقيق حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

- الطيب، مصطفى (2013)، **ضمان جودة البحث العلمي في الوطن العربي: دراسة تحليلية ميدانية**، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، السنة (6)، العدد (13)، جامعة العلوم والتكنولوجيا بالاشتراك مع الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، صنعاء، ص97-113.

- العاني، أسامة عبد المجيد (2016)، **دور الوقف في تمويل البحث العلمي**، مجلة بيت المشورة، شركة بيت المشورة للاستشارات، قطر، ص29-69.

- عبد الرحمن، أحمد عوف (1428)، **أوقاف الرعاية الصحية في المجتمع الإسلامي**، ط1، وقفية الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني للمعلومات والدراسات، الدوحة، قطر.

- عبد الفتاح، عصام عطية (2019)، **رؤية مستقبلية لدور الوقف الخيري في تمويل التعليم العالي المصري في ضوء تجارب بعض الجامعات**، مجلة التربية، المجلد (16)، العدد (87)، الجزء (2) يوليو، جامعة بني سويف، مصر، ص1 - 51.

- عبد الله، طارق (2011)، **هارفارد وأخواتها دلالات الوقف التعليمي في الولايات المتحدة الأمريكية، الأمانة العامة للأوقاف**، مجلة أوقاف الكويت، السنة (11)، العدد (20)، الكويت، ص45-74.

- عجام، ميثم صاحب (2001)، **نظرية التمويل**، دار زهران للنشر، عمَّان.

- العمر، أيمن (2005)، **الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية**، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (2)، مجلس النشر العلمي، الكويت.

- العمراني، عبد الله محمد (2017)، **دور الوقف في دعم البحث العلمي، "منتدى المشاركة المجتمعية"، مجال البحث العلمي**، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية.

- غالب، ردمان، وعالم، توفيق (2008)، **التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس مدخل للجودة الشاملة في التعليم الجامعي**، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، السنة (1)، العدد (1) جامعة العلوم والتكنولوجيا بالاشتراك مع الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، ص160-188.

- غنيم، أحمد، واليحيوي، صبرية (2003)، **تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة التربية، المجلد (1)، العدد (122)، جامعة الأزهر، القاهرة، ص119-170.

- غنيمة، عبد الفتاح مصطفى (2002)، **الوقف في مجال التعليم والثقافة في مصر خلال القرن العشرين**، سلسلة قضايا إسلامية، العدد (89)، إصدار المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر.

- الفرا، ماجد محمد (2013)، **تحديات الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين "دراسة حالة كليات العلوم الاقتصادية والإدارية بقطاع غزة**، "المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزيتونة، 2-4 أبريل 2013"، الأردن.

- الفنتوخ، عبد القادر (2007)، **رابطة الجامعة البحثية الأمريكية الاقتصادية الإلكترونية**، العدد (515) WWW.ALeqt.COM

- فيصل، شياد (2016)، **دور الوقف في تمويل الجامعات ودعم البحث العلمي**، سلسلة المعرفة التعليمية، ط1، الجزائر.

- القحطاني، منصور بن عوض (2008)، **آليات تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال البحوث والاستشارات**، حولية كلية المعلمين، أبها، العدد (13)، السعودية.

- قحف، منذر (2000)، **الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته**، دار الفكر، بيروت.

- القونوي، قاسم بن عبد الله (1996) **أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء**، تحقيق د. أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي، ط (1)، دار الوفاء، جدة، السعودية.

- كيال، أيمن عبد المجيد (2003)، **أبعاد نقل التقنية في الدول النامية ودور الجامعات**، مجلة الشرق الأوسط، 10-24.

- الكيلاني، تيسير (2003)، **التحديات التكنولوجية والثقافية والحضارية التي تواجه التعليم الجامعي**، الملتقى العربي، المواصفات العالمية للجامعات، عقدته المنظمة العربية للتنمية الإدارية في الفترة الواقعة بين 22 – 24 سبتمبر، جامعة عدن، اليمن.

- ليبا، محمد (2009)، **نظام وقف النقود ودوره في تنمية المرافق التربوية والتعليمية**، مؤتمر قوانين الأوقاف وإداراتها، مؤتمر متطلبات الجامعة الإسلامية العالمية،20-21 أكتوبر، ماليزيا.

- محروس، رهام أحمد (2009)، **دور المؤسسات الخيرية في دعم علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية**، سلسلة الدراسات الفائزة في مسابقة الكويت، الأوقاف الدولية لأبحاث الوقف، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت.

- محمد، راشد حسن (2010)، **دور المجتمع المحلي في تمويل التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم الأصول والإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة تعز، اليمن.

- _____ (2014)، **رؤية مستقبلية لدور الوقف الإسلامي التعليمي في تمويل التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية، جامعة تعز، اليمن.

- مركز الإنتاج الإعلامي (2006)، **جامعات البحث، نحو مجتمع المعرفة**، سلسلة تصدرها جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار (10)، الرياض.

- مركز الدراسات الإستراتيجية (2010)، **الجامعات العلمية والبحثية والإنتاجية والاستثمارية نحو مجتمع المعرفة**، سلسة دراسات تصدرها جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار (22)، الرياض.

- المطيري، نواف بن بجاد الجبرين (2012)، **تصور مقترح للتحول نحو جامعات بحثية بالتعليم الجامعي السعودي في ضوء تحديات مجتمع المعرفة، رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة أم القرى، السعودية.

- المقدسي، ابن قدامة (1992)، **المغني: تحقيق عبد الله التركي وعبد الفتاح الحلو، ط (2)**، هجر للطباعة والنشر، القاهرة.

- الملاحي، وفاء مجيد محمد (2018)، **متطلبات تنويع مصادر تمويل التعليم في مصر في ضوء التوجهات المعاصرة**، جمعية الثقافة من أجل التنمية، السنة (19)، العدد (130) مصر، 203-238.

- منادي، محمد الحبيب (2018)، **أثر الوقف في البحث العلمي والنهوض الحضاري "نموذج الوقف على الجامعات**، مجلة مقامات للدراسات اللسانية والأدبية، المجلد (2)، العدد (2)، المركز الجامعي أفلو، معهد الآداب واللغات، الجزائر، ص1-26.

- مهدي، محمود أحمد (2003)، **الوقف في التطبيق المعاصر نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية**، الأمانة العامة للأوقاف بالكويت والبنك الإسلامي للتنمية بجدة، السعودية.

- الميمان، ناصر عبد الله (2007)، **مخالفة شروط الوقف من بحوث الرؤى الإصلاحية لمشكلات الوقف**، جامعة أم القرى، السعودية.

- ميهوب، عبد العظيم محمد (2005)، **تصور مقترح لجامعة بحثية مصرية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية، جامعة الفيوم، مصر.

- النويران، ثامر والبقوم، علي هلال. (2017)، **الوقف ودوره في دعم مؤسسات التعليم العالي: وقف جامعة الملك سعود نموذجا**، مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، المجلد (2)، العدد (2)، ص21-36.

- هانتر، سوزان (2014)، **أثر الأزمة المالية في قطاع التعليم، سلسلة محاضرات الإمارات** برقم (174)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات.

- الهلالي، الهلالي الشربيني (2007)، **التعليم الجامعي في العالم العربي في القرن الحادي والعشرين**، ط1، دار الجامعة الجديدة، القاهرة.

- الهنداوي، حسين إبراهيم (2004)، **التعليم وإشكالية التنمية:** كتاب الأمة، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية قطر، العدد (98)، السنة (32).

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Acharya, S. Dimson,E. (2007). **Endowment Asset Management investment strategies in**

Oxford and Cambridge : Oxford : Oxford university press.

- Hugh, David & Nancy, Diamond .(1997). **the Rise of American-Research universities** ,Elites and challengers in the post –war Era Baltimore, Johns Hopkins university press, London .

- Jamil, salami.(2009).**The challenge of Stab, Lashing world-class universities, Directions in Development** (Washington, DC:Wordbank 2009).P,8.

- Leahy .(2009). to the next level: **how Drexel university improved its Fund raising performance from 1997 to 2007**. Ed. D. Diasserta on, university of Pennsylvania United states - Pennsylvania. Retrieved July 16, 2009.from Dissert ones & Theses.

- Lerner,J & Scholar, A & wang, J. (2008**). Secrets of the academy** :The drivers of university endowment success . Journal of Economic perspectives ,22(3),207-220.

- LERU .(2004). **The European Higher Education and Research Areas and the Role of Research** –intensive universities ,leuren, Belgium: League of European Research universities (LERU)

- Maes,K. (2011). **The European Research Area**: Priorities for Research universities LERU Response The European commission

- Meyer,H.D & zhou,k.(2017).**Autonomy or oligarchy**? The changing effects of university endowment in winner–take –all markets. Higher Education,73(6),833-851.

- Robert,D & Lukea, A. (2011). **Research university funding**: The Information is Behind and falling .The Information Technology , Innovation Foundation(IT)

- Taylor, John .(2007**). The Teaching Research Nexus**: A model for Institutional management High Education, Vol 54.No.(1) pp867-884.

المواقع الإلكترونية

- https://ar.wikipedia.org›wiki› جامعة بحثية
- http://archive.aawsat.com›details الشـرق الأوسط
- WWW.ALeqt.COM